



التنمية الحضرية المستدامة كأطار لتطوير واحياء المناطق الفقيرة

(الكوفة – حالة دراسية)

أ.د. حسن جبار هميم

الباحثة ابرار صباح نعمه

جامعة الكوفة / كلية التخطيط العمراني

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(G\).20053](https://doi.org/10.36322/jksc.176(G).20053)

المستخلص:

تبرز اهمية الدراسة في كونها تتناول ظاهرة واقعية تعد من اكثر المشكلات تأثيراً على واقع البنية الحضرية، اذ تعاني اغلب مدن الدول النامية مشكلة انتشار الأحياء الفقيرة ، وما لها من تأثيرات سلبية على الخدمات ية والبنى الارتكازية وعلى الجانب التخطيطي فضلا عن التأثيرات على استعمالات الارض في المدن، ومن هنا جاءت هذه الدراسة تحت عنوان (التنمية الحضرية المستدامة كأطار لتطوير واحياء المناطق الفقيرة (الكوفة - حالة دراسية) ، اذ تم دراسة هذه الظاهرة ضمن اربعة فصول، تضمن الفصل الاول الجانب المفاهيمي لموضوع الدراسة، والفصل الثاني اهتم بواقع ظاهرة انتشار الاحياء الفقيرة في المدينة، اذ تضمن اهم العوامل الجغرافية المؤثرة في انتشار الظاهرة والتوزيع الجغرافي لها، وركز الفصل الثالث على دراسة الانماط المكانية لظاهرة السكن العشوائي في مدينة الكوفة ، اذ تضمن تحليل الانماط العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لعشوائيات المدينة، اما الفصل الرابع فقد تناول اهم التأثيرات السلبية على المدينة، وتضمن كذلك تقديم مقترحات لمعالجة هذا الانتشار الذي لايزال قائماً لحد الآن ، ولتحقيق اهداف الدراسة استعانت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات بأسلوب الدراسة الميدانية .





أقامت بتوزيع استمارة الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة كأداة رئيسية لتجميع بيانات وبحثها في الميدان إضافةً إلى المصادر المكتبية المتوفرة كما اعتمدت الدراسة على عدة متغيرات لإبراز حجم الانتشار وأنماطها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية وظهور الأحياء الفقيرة ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

ان هذه الظاهرة ليست وليدة الظروف الحالية وإنما لها بعد تاريخي في المدينة ولا تزال قائمة إلى هذا اليوم. كما ان انتشار السكن العشوائي في مدينة الكوفة جاء نتيجة ملائمة الخصائص الطبيعية لموقع وموضع المدينة مع الأهمية الدينية لها مما جذب انظار المهاجرين إليها وانشاء تجمعات سكنية عشوائية، إضافة إلى نمو سكان المدينة وارتفاع معدلات الهجرة مصحوبا بقلّة الرصيد السكني فضلا عن التوسع المساحي للمدينة غير المنظم، كما توصلت الباحثة إلى ان الأنماط العمرانية والاجتماعية والاقتصادية في عشوائيات مدينة الكوفة لا تختلف كثيراً عما هو موجود في المدينة وذلك نتيجة ان اغلب سكانها هم من أبناء المدينة والمناطق المجاورة، كما اثبتت الدراسة امكانية معالجة ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الكوفة من خلال استخدام بعض الأساليب كإزالة الكاملة والجزئية وأسلوب تطوير الأحياء الفقيرة ومن ثم خرج البحث بمجموعة توصيات.

الكلمات المفتاحية: التنمية ، الحضر ، التطوير ، الفقر .





Sustainable urban development as a framework for developing and reviving poor areas (Kufa - a case study)

Prof.Dr. Hassan Jabbar Hamim

Researcher Abrar Sabah Neama

University of Kufa / College of Urban Planning

Abstract:

This study in rural areas in rural areas, maps, maps, influences in the uses of areas, among which the study in rural areas, As this phenomenon was studied in four chapters, the first chapter included the conceptual aspect of the subject of the study, and the second chapter was concerned with the reality of the phenomenon of the spread of slums in the city, as it included the most important geographical factors affecting the spread of the phenomenon and its geographical distribution, and the third chapter focused on studying the spatial patterns of the phenomenon of random housing in the city of Kufa, as it included an analysis of the urban, social and economic patterns of the city's slums, while the fourth chapter dealt with the most important negative effects on the city, and also included proposals to address this spread that still exists so far To achieve the objectives of the study, the researcher used the field study method to collect data and information.





It distributed the questionnaire form to a sample of the study community as a main tool for data collection and research in the field in addition to the available library resources.

This phenomenon is not the result of the current circumstances, but rather has a historical dimension in the city And it still exists to this day. Also, the spread of random housing in the city of Kufa came as a result of the suitability of the natural characteristics of the location and location of the city with its religious importance, which attracted the attention of immigrants to it and the establishment of random housing gatherings, in addition to the growth of the city's population and the high rates of migration accompanied by a lack of housing balance as well as the spatial expansion of the city is not organized, as the researcher concluded that the urban, social and economic patterns in slums The city of Kufa is not much different from what is in the city, as a result of the fact that most of its inhabitants are from the city and the neighboring areas. The study also proved the possibility of addressing the phenomenon of random housing in the city of Kufa through the use of some methods such as the method of complete and partial removal and the method of developing slums, and then the research came out with a set of recommendations.





Keywords: development, urbanization, development, poverty.

المقدمة:

تعد مشكلة الفقر وخاصة في المناطق الحضرية من المشاكل التي واجهت دول العالم في العقدين الأخيرين وبالأخص في الدول النامية ، وإذا نظرنا الى هذه الظاهرة بشكل واضح ودقيق نجد أنها ما زالت تتزايد وعلى نحو مستمر، وهذا ان دل على شيء إنما يدل على كبر حجم المشكلة .

في عقد السبعينيات من القرن الماضي اتجهت الأنظار الى موضوع إزالة الفقر والتخفيف من واقع المشكلة على الفقراء والتأكيد على أن التحسن في النمو الاقتصادي وزيادة الناتج الإجمالي لا يعني مؤشراً للتغيير في بوصلة الرفاه الاجتماعي نحو الأفضل وكون الفقراء مازالوا يعانون من قلة فرص العمل هذا إذا ما أدركنا أن استراتيجيات التصنيع قد أهملت وبشكل كبير التنمية في الاتجاه الاجتماعي .

ثم بعد ذلك لا يمكن تجاهل دور الأمم المتحدة في القرن الماضي، إذ تم عقد العديد من المؤتمرات تحت إشرافها ومعالجة مشكلة الفقر وكان أبرزها القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ في مدينة كوبنهاغن ، وذلك لتحليل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي ، وفي هذه القمة عقد العزم بين المجتمعين على مساعدة الفقراء بشكل مباشر وذلك من خلال أحداث تغيرات اقتصادية وهيكلية والحد من الفقر وبعدها بدأت الدول والمؤسسات العامة والخاصة تهتم بشكل ملحوظ وعلى نحو رئيس بهذا الموضوع الى ان اصبح من الاولويات في غالبية دول العالم.

لقد تزايد أعداد الفقراء في جميع الدول النامية ومنها العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي ومنها العراق أسوة بذلك، فقد ازداد فقراءه أيضاً، فلا يوجد أنموذج موحد للفقر حتى الآن، ولكن تم التعرف على خصائص متعددة تربط الفقراء، وهنا تجدر الإشارة الى ان حصر أعداد الفقراء في أي دولة تعتبر مسألة ضرورية





ونقطة بداية لوضع سياسات ومعالجات ناجحة، وهنا يمكن توضيح أن المقصود بالفقر كما سيتضح من خلال البحث ليس المراد منه النقص في الدخل فحسب وإنما يتعدى ذلك ليصل حتى القصور في القدرة الإنسانية وما يترتب على ذلك من أمور أخرى.

إن موضوع الفقر في الحضر لم يظهر في السنوات الماضية ولم يذكر في الأدبيات والبحث إلا في فترات قريبة حيث بدأ الحديث بمسألة الفقر . وفقراء المدن وكان التجاهل واضح وصريح لأوضاع الفقراء في المدن بالمقارنة مع عمق الاهتمام بدراسة الفقر في الريف ، أن انتهاج أي سياسة تخطيطية لا تشمل هؤلاء يعتبرها الفقراء الحضر لا تمت لهم بأي صلة ويقعون خارج نطاق تأثيرها وبالتالي تثبت عدم نجاحها.

المبحث الاول منهجية البحث

أولاً : مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في ان هناك أعداد كبيرة من السكان بالرغم من كونها تعيش في المناطق الحضرية إلا أنها تعيش حالة من الفقر والحرمان وتردي الخدمات .ية على الرغم من أن النظرة السائدة بأن الحياة الحضرية هي أفضل بالمقارنة مع الحياة في الريف وان غياب الخدمات .ية واستمرار حالة الفقر تؤدي الى تراجع في نوعية الحياة التي يعيشها الإنسان، و أهملت مدينة الكوفة من جوانب عديدة من بينها تمكين هؤلاء الناس من الحصول على حاجاتهم .ية والتمتع بمستوى خدمي لائق.

ثانياً: فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية :

إنّ الافتقار الى الخطط التنموية الفعالة التي تستهدف المناطق الفقيرة (مدينة الكوفة) اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومؤسساتياً تحول دون أن يتمكن سكانها من تحسين أوضاعهم المعيشية والخدمية، وقد خلف ذلك





انتكاسات على مجمل البنى الارتكازية والخدمات المقدمة والتي كان لها الأثر الكبير في انتشار الفقر المادي والخدمي فيها. وإن السكن العشوائي كظاهرة يزداد انتشارها في مدينة الكوفة ويتباين توزيعه المكاني والعددي بفعل عدة عوامل جغرافية طبيعية وبشرية ويتخذ السكن العشوائي في مدينة الكوفة أنماطاً عمرانية واجتماعية واقتصادية متنوعة وتسبب ظاهرة الفقر تأثيرات سلبية في الجانب الحضري والتخطيطي للمدينة فضلاً عن الجانب الزراعي والاجتماعي والبيئي .

ثالثاً: هدف الدراسة

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- يهدف البحث الى إلقاء الضوء على ظاهرة الفقر وانتشار الاحياء الفقيرة في مدينة الكوفة والوقوف على أسبابه واستقصاء سبل معالجته كلما أمكن ذلك .
- 2- فهم طبيعة الحياة الداخلية، والمشكلات التي تعاني منها هذه المنطقة.
- 3- عرض مشكلات الفقر في الاحياء الفقيرة ووضعها امام القائمين على صناعة القرارات وواضعي السياسات التخطيطية المتعلقة بمشكلات الفقر ومعالجتها لبذل المزيد من العمل الجاد لمواجهة تلك المشكلة وذلك من خلال النتائج التي يتوصل اليها هذا البحث .
- 4- محاولة وضع مقترحات وتصورات للحد من ظاهرة انتشار الاحياء الفقيرة في مدينة الكوفة ومدى تأثير التخطيط الحضري في ذلك .
- 5- تهدف الدراسة إلى التعرف على التطور التاريخي للظاهرة وابرز العوامل المسببة لانتشارها وتباينها العددي من مكان لأخر، وكذلك معرفة أنماطه المنتشرة كما تهدف الى التعرف على تأثيرات الظاهرة على





المدينة والتوصل الى حلول مناسبة لمعالجة ظاهرة الفقر من خلال استقراء واقعها ووضع مقترحات للحد من انتشارها

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بأنها تناولت إحدى أبرز المشكلات في الوقت الحاضر ألا وهي مشكلة السكن العشوائي واحياء المناطق الفقيرة التي لم يسبق دراستها في مدينة الكوفة فضلاً عن محافظة النجف الأشرف وتعزيزاً للدراسات المماثلة لهذه المشكلة، فضلاً عن ذلك إعطاء صورة توضيحية مختصرة لحياة سكان هذه المناطق لغرض وضع مقترحات لتوفير حلول مناسبة تساعدهم في تحسين أوضاعهم الحياتية، كما يعتقد الباحثة إن العمل على معالجة المشكلة يساهم في تحسين واقع المدينة ولاسيما الزراعي بسبب إن معظم مناطق السكن العشوائي في مدينة الكوفة قد شيدت على اراض زراعية ولا زالت مستمرة وعليه ينبغي الحد من انتشار هذه الظاهرة وحماية ما تبقى من اراض صالحة للاستعمال الزراعي، فضلاً عن تحسين الواقع الحضري للمدينة.

خامساً : الحدود المكانية والزمانية للدراسة

اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على مدينة الكوفة وتمثيلها على الخريطة حسب دوائر العرض وخط الطول وحسب آخر مخطط أساسي الذي تبلغ مساحتها (٤٩،٧٧٨) كم^٢، في حين تتمثل الحدود الزمانية لموضوع الدراسة بفحص واقع الفقر خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣) كواقع حال مستمر تبرز من خلال زيادة انتشار العشوائيات على شكل تجمعات كبيرة مشكّلة خطراً بيئياً وتنظيماً انعكس سلباً على الحياة في المدينة .





المبحث الثاني

الجانب النظري لمتغيرات البحث

مصطلحات ومفاهيم ومبادئ في التنمية الحضرية

ان هدف اي عملية تنموية هي رفاهية الانسان في المجتمع الذي يعيش فيه، بمعنى ان التنمية تخص الانسان نفسه داخل مجتمعه الحيوي، ولا تعني هذه الرفاهية زيادة الدخل المادي فقط، انما تعني بتنمية الفرد فكريا، وثقافيا، وتوفير حرية الاختيار والاحساس بالكرامة وتحقيق الذات سواء أكان الفرد في الحضر أم الري ، كما ان نجاح خطط التنمية في تحقيق أهدافها تعتمد على فعالية وقدرة التنظيمات الادارية اكثر من اي عامل آخر، اذ تقع على عاتق الإدارة مسؤولية احداث التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (كجهة تنفيذية)، في حين ان عملية التنمية تمثل اسلوب للعمل يتصف بالشمولية والتكامل لتحقيق اهداف مستقبلية تتعلق بتطوير ورفاهية المجتمع، وعليه فان الادارة ليست عملية تهدف الى تنفيذ اهداف محددة، وهي ليست عملا تنفيذيا محددًا، وانما تهدف الى تحقيق الافضل في أثناء تنفيذ الاهداف المحددة.

أولاً : مفهوم التنمية:

ان مفهوم التنمية ظهر بصورة اساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد اذ استعمل للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادهِ . ومن ثم انتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الاوروبية تجاه الديمقراطية والتنمية انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن.





ثانيا : العوامل المساعدة على التنمية:

ان الاهتمام بالتنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة، فتطوير البيئة والحفاظ على مواردها وتنميتها من الأهداف التي سعى لها الناس في الحضارات القديمة، وخير شاهد على ذلك انماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين النهرين وفي الحضارة القديمة، وكانت بارزة في كتابات الفلاسفة الإغريق من أمثال أفلاطون وأرسطو، فضلا عن وجود إشارات في الكتب السماوية تحث على العلاقة السوية بين النشاط الانساني والمحيط الطبيعي، غير ان الاهتمام بها لم يكن يأخذ أطرا منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي (الهيبي، ٢٠٠٨، ١١).

١. لذا فالعالم بحاجة الى تنمية تستند الى مبدأ: ان الموارد الطبيعية محدودة، وهي ملك لكل الاجيال، وهي ملك للمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر، وهي في كل الاحوال ليست ملكا للانسان وحده، وانما هي ايضا من حق كل الكائنات والمخلوقات، فالانسان هو جزء من النظام البيئي، وليس كائنا يعيش خارج البيئة، وعليه كما على جميع الكائنات الاخرى ان يلتزم بقواعدها، وشروطها، وضوابطها، الدقيقة، فالتنمية المستدامة) هي التنمية التي تنطلق من هذه المبادئ، وتحقق التوازن بين التنمية والبيئة وبين الانتاج والاستهلاك، وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل، فالتحدي الحالي للمجتمع الدولي يكمن في كيفية تحقيق تنمية اقتصادية، ورفاهية اجتماعية، بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى من التلوث والاضرار بالبيئة، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة (الجبوري، ٢٠٠٨، ٧٥)

ثالثا : التنمية المستدامة

(١) يعود أصل مصطلح الاستدامة الى علم الايكولوجي على اعتبار ان العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، بدأ كل منهما بالجذر ECO والذي يعني في العربية البيت او المنزل، والمعنى العام لمصطلح





Ecology هو دراسة مكونات البيئة، ومصطلح Economy يعني إدارة مكونات الاقتصاد، اما في اللغة العربية فقد جاء الفعل أستدام الذي جذره (دوم) لمعان متعددة منها الثاني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة. فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم أستمراريتها الناس او السكان، اما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة او المتواصلة على نحو تلقائي غير متكلف (سليمان، ١٩٩٦، ص٩٧)

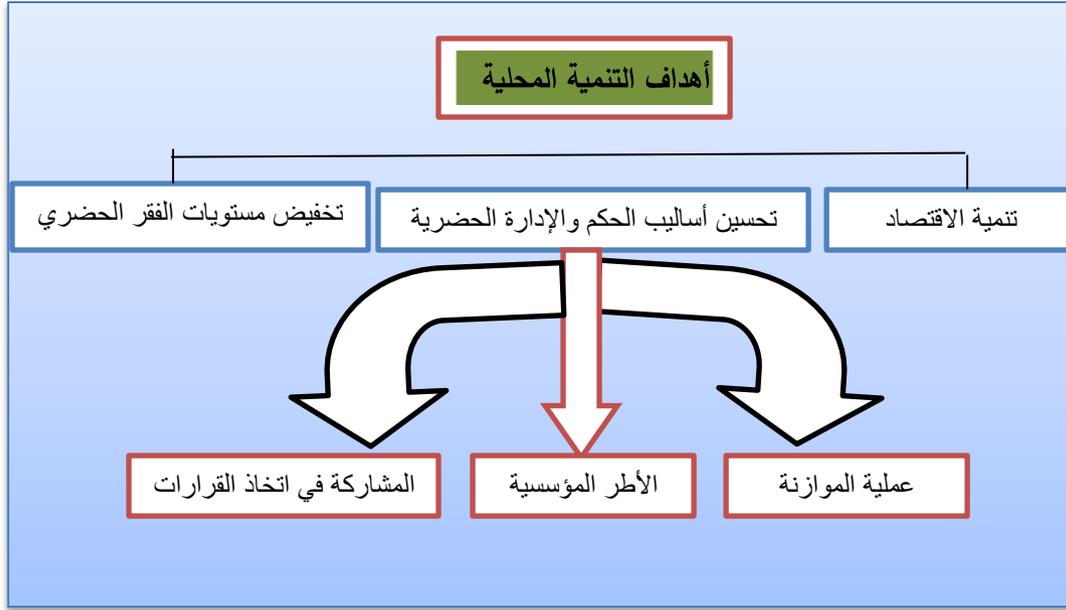
رابعاً : مفهوم التحضر :

(١) إن ظاهرة التحضر السريع التي شهدتها أغلب مدن العالم في الوقت الحاضر تشكل عبئاً ثقيلاً على البنى التحتية والفوقية وكافة موارد المدينة وإمكانياتها مما أدى إلى عدم قدرة المؤسسات الخدمية في المدينة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. وهي من الظواهر الديمغرافية الناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة من الريف إلى المدن والتي تزايدت مع تطور وتقدم الإنسان في كافة المجالات وبرزت أكثر بعد الثورة الصناعية، حيث نتج عنها ظهور العديد من المشاكل أهمها انتشار ظاهرة التعدي العمراني داخل المدن وعلى أطرافها، لذلك فإن هذه المشكلة تعد مشكلة عالمية حاولت العديد من الدول إيجاد حل لها من خلال وضع الخطط والسياسات والبرامج التنموية التي تتماشى مع متطلبات العصر الحديث. (حسين ٢٠٠٥، ص١٢١)





مخطط (١) يبين أهداف التنمية المحلية



المصدر / عمل الباحثة

المناطق الفقيرة

أولاً : الفقر وأبعاده والنظريات المفسرة له :

يهدف هذا المبحث إلى توضيح المفاهيم الرئيسية للفقر بشيء من التفصيل تمهيدا لدراستها وتحليلها وإيجاد العلاقة والترابط فيما بينها وسيتم عرض هذه المفاهيم من وجهات نظر مختلفة دون الانحياز إلى واحدة منها ومن ثم الاستفادة مما يتماشى منها مع موضوع البحث.





ثانياً : مفاهيم الفقر:

(١) تعددت مفاهيم الفقر بتعدد الدراسات للعلوم المختلفة التي تناولت موضوعه، إذ غالباً ما يوصف مفهوم الفقر ((بأنه ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك في أثارها تمتد إلى جوانب متعددة الأطراف قد تكون اجتماعية اقتصادية أو سياسية وتصف حالة الحرمان النسبي لفئة معينة من المجتمع)) (أبو رمان ، ٢٠٠٠ ، ص٨٩). إذ يعرف الفقر بشكل عام بأنه ((قلة المنفعة بوجه عام وقصور القدرة الإنسانية وعدم وفاء الدخل بتحقيق النشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها بالنتيجة عدم القدرة الإنسانية المناسبة للشخص)) (الزاملي ، ٢٠٠١ ، ص١٥).

ثالثاً : مفهوم الفقر من وجهه نظر اقتصادية:

اذ يعني الفقر من وجهه النظر الاقتصادية، أن الإنسان لا يملك الدخل المناسب أو الموارد التي تمكنه لكي يعيش في وضع لائق طبقاً لمستوى يوازي المجتمع الذي يعيش فيه، ولا يمكن اعتبار أن تلك المستويات متساوية في المجتمعات كافة بل هي مختلفة حسب المكان والزمان، وهذا مفهوم شائع لتعريف الفقر الذي يعتمد على العيش ضمن حد الكفاف، من خلال تقدير مستوى الدخل اللازم لتلبية حاجات الفرد من الغذاء بغض النظر عن العمر سواء الشخص كبير أو صغير. وتعد كلفة الغذاء من الكلفة الرئيسية لحد الكفاف وعندها تضاف إليها كلف أخرى كالملبس الضروري والوقود اللازم للاستعمال المنزلي وكلفة السكن يشكل مجموعها الدخل العائلي والتي من غيرها تعد العائلة في حالة الفقر والذي يسمى اقتصادياً بفقر الدخل. (أبو رمان ، ٢٠٠٠ ، ص٥٥)





رابعاً : تصنيف الفقر:

وضعت العديد من الدراسات والبحوث تصنيفات محددة لظاهرة الفقر ، وقد اختلفت تلك التصنيفات بحسب نوع الدراسة وتوجهها، ومن أشهر تلك التصنيفات مايلي:-

خامساً : التصنيف على أساس مستوى الفقر

قسم الفقر إلى مستويات عدة وهي:-

أ- الفقر المطلق Absolute Poverty هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته بية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعلم، والصحة، والنقل .

ب- الفقر المدقع Extreme Poverty وما يسمى بالفقر المزري هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله ، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السرعات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة ، والذي يقترب من الفقر المدقع وما يسمى بالفاقة.

٢. فقر الرفاهية Welfare Poverty فقد عرفه بعض الباحثين بأنه تلك الحالة التي تتعرض لها بعض الشرائح الاجتماعية وبخاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة والتي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة والحديثة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح. (البصري ، ، ٢٠١١ ، ص٦٦) .

سادساً : التصنيف حسب العوامل المسببة للفقر:

إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما:- (العامري ، ٢٠٠٤ ، ص٨٤).

أ- فقر التكوين حيث يمثل مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي





تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد والعوق الاجتماعي - النفسي ، ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة ، والشباب مقارنة بالأطفال وكبار السن ، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي / الدولة.

ب- فقر التمكين والذي يعتبر فقر مؤسسي ، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو - وهو المهم - تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها. (جاد ، ١٩٩٣، ص٧٢).

المبحث الثالث

التجارب العالمية و العربية والمحلية

المبحث الأول- مدخل إلى معالجة المناطق الفقيرة عربياً وعالمياً:

١) واجهت معظم الدول النامية منذ العام ١٩٦٠ معدلات عالية من التحضر وزيادة كبيرة في معدلات الفقر وكان نتيجة ذلك زيادة في المناطق المتخلفة وبشكل عام فان هذه المناطق غير المخططة قد تم استغلالها من قبل السكان الذين تعدوا على الأراضي بدون صفة شرعية لها وافتقار هذه المناطق إلى الخدمات الضرورية كالمياه والصرف الصحي ومن هنا تأتي أولى محاولات الحكومات للتصدي لهذه المشكلة لكن غالباً ما فشلت تلك المحاولات نتيجة غياب التوجهات السياسية وعدم ملائمة السوق العقاري (the world bank group، 1999، p50) فضلاً عن اللوائح غير الملائمة لتلك الإجراءات، وتأتي أول ردة فعل حقيقة في الستينيات من القرن العشرين عندما قامت بعض الحكومات بترحيل بعض الساكنين في المناطق المتخلفة إلى مواقع أخرى غالباً ما كانت خارج المدن لكن هذه السياسة لم تنجح بسبب طول الرحلة ما بين موقع إعادة التسكين وبين العمل بالمدينة ، مما أدى إلى أنّ معظم الناس عادوا إلى المدينة للسكن والعمل





فسكنوا مرة أخرى بالأراضي المملوكة للدولة وازداد عددهم وبنوا يعيشون في حالات أسوأ من الحالة التي كانوا يعيشون بها سابقاً قبل عملية الترحيل(نظمي، ٢٠٠٧، ص ٩٣).

٣. أما المحاولة الثانية فقد تمثلت في تطبيق سياسة الإزالة وإعادة التنمية ويتم بموجبها ترحيل السكان إلى مواقع مؤقتة ثم بناء مساكن لهم على نفس الأرض وغالباً ما تكون مباني متعددة الطوابق وتشير التجربة إلى أنه بالرغم من إن المباني العالية ذات كثافات كبيرة إلا أنّ هذه المناطق المتخلفة تستوعب أعداداً سكانية كبيرة، كما أن المباني المرتفعة لا توفر فراغات تساعد السكان على مزاوله أعمالهم البسيطة التي يحتاجونها لدعم وزيادة دخلهم (الملا ٢٠٠٥، ص ٧٩)، وكان البديل المناسب لمشروعات الإزالة وإعادة البناء هو الارتقاء الحضري حيث كان الاتجاه العالمي هو تطوير هذه المناطق فقد أوصى مؤتمر برنامج المؤئل ١٩٧٦ (HABITAT) بمدينة فانكوفر بكندا بأن تركز حكومات الدول النامية اهتمامها على توفير الخدمات للمناطق العشوائية وتطويرها ومدّها بالخدمات والمرافق اللازمة وربط هذه التجمعات الهامشية بالتنمية القومية ودعم القطاع غير الرسمي في جهوده الرامية إلى توفير السكن اللائم والبنية ية والخدمات وأصبح أسلوب الارتقاء والتطوير هو أسلوب التعامل الذي اتبعته معظم الدول النامية مع المناطق العشوائية المحيطة بها (النعيم ، ٢٠٠٤، ص ٤١٦).

(أهم التجارب والبرامج المتبعة في معالجة الفقر في المناطق الفقيرة):

أولاً : التجربة المصرية:

١) تعتبر التجربة المصرية إحدى الخبرات الإسكانية المهمة في الوطن العربي والمنطقة ، نسبة إلى كمية التدخل الذي جرى على أرض الواقع وخاصة في مجال التخطيط المتكامل للمدن الجديدة، وفي برامج الارتقاء المتبعة مع العشوائيات، واثّر هذه السياسات الشمولية في معالجة مشكلة السكن العشوائي.(ابو





الهجاء، ٢٠٠١، ص ٢٨) وتدل الإحصائيات الخاصة بحجم المناطق الفقيرة في مصر إلى أن حجم الساكنين قد وصل إلى نسبة من (١٢ إلى ١٥) مليون نسمة، وجاء هذا الاختلاف في العدد نتيجة الاختلاف في تعريف المناطق الفقيرة نفسها، فطبقاً لأخر إحصائيات وزارة التنمية المحلية هنالك ١٢٢٢ منطقة عشوائية في مصر (وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية المصرية، ٢٠٠١، ص ٢٦)، اعتمدت التجربة المصرية على سياسة الارتقاء للتعامل مع المناطق الفقيرة، حيث تهدف هذه السياسة إلى الإبقاء على التجمعات القائمة دون المحاولة في تشتيتها أو انتزاعها، ومحاولة تحسين المحيط العمراني وتوفير الوسائل والخدمات الضرورية لجعل المجتمع يتمتع بأوضاع معيشية مناسبة والعمل على تقليص أزمة السكن، فقد تميز الإنتاج الإسكاني بقوة تدخل القطاع العام في فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين ببناء مدن جديدة مثل مدينة السادات، والعاشر من رمضان، والعبور، وستة أكتوبر وغيرها من المناطق الأخرى.. (وليد، ٢٠٠٩، ص ١١٢).

ثانياً : تجربة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة :

تتميز المناطق الفقيرة في مصر بأنها غالباً ما تقع خارج حدود المدينة وعلى تقسيمات غير معتمدة وغير مخططة عمرانياً، كما أنها غالباً ما تقام بدون تراخيص بناء ومساكنها غير مستوفاة للشروط الصحية وضوابط التخطيط العمراني، كما أنّ مواقع البناء تتم على مواقع غير مدرجة في خطط الدولة، فهي تفتقر للمرافق والخدمات ية للسكان، وتحيط المناطق الفقيرة بالقاهرة الكبرى وخاصة على الأراضي الزراعية المحيطة بها في الشمال والغرب والجنوب وأيضاً تمتد على الأراضي الصحراوية في الشرق كما في منشأة ناصر كما تتركز هذه المناطق في أقصى الجنوب حول المناطق الصناعية أيضاً وتتواجد بالأراضي المتروكة داخل الكتلة السكنية بالمدينة، وتعد منشأة ناصر بالقاهرة من أكثر المناطق الفقيرة كثافة وتتميز





بتدني مستوى خدماتها والمرافق داخل الكتلة العمرانية، كما تُعد من أكثر الأماكن الملوثة للبيئة لما تحتويه من أنشطة ملوثة ومواقع لجمع وفرز وتدوير القمامة كما أنها تُعد جزءاً رئيساً من مشروع التخطيط العام لتطوير القاهرة ويبلغ عدد سكانها ٣٥٠ ألف نسمة وتقدر مساحتها ٨٥٠ فدان.

ثالثاً : التجربة السودانية

تعتبر السودان من الدول العربية التي تعاني من ظاهرة السكن العشوائي أسوة ببقية دول المنطقة ، ولمواجهة هذه المشكلة أنشأت ولاية الخرطوم من العام ٢٠٠١ صندوقاً للإسكان والتعمير ، لتوفير السكن الملائم لمن يحتاجه من الشرائح الضعيفة ، ولمعالجة تشوهات البيئة الحضرية حول العاصمة ومواجهة ارتفاع تكلفة البناء وارتفاع أسعار الإيجارات ، وفي ظل غياب التمويل وضعف الإمكانيات ، ففي العام ٢٠٠٧ تم إنشاء المجلس القومي للإسكان والتعمير وتبنيه لمشروع السكن الاقتصادي الذي يشمل كل شرائح المجتمع ذوي الدخل المحدود عن طريق إيجاد تمويل طويل الأجل مع تقليل تكلفة البناء بتشجيع وحماية صناعة مواد محلية وصديقة للبيئة (نذرة، ١٩٩٣، ص١٥)، وتمت الاستفادة من التطبيقات العملية لنماذج الوحدات السكنية التي تم تشييدها في الوادي الأخضر، شرق النيل وقد جرت عدة محاولات بحثية تناولت دراسة وتطوير المشروع فيما يخص الإنتاج وتقنيات البناء والبدائل وتوفير الخدمات ية وإمكانات تمويله بجانب سير العمل بالولايات وتسريع خطوات تنفيذ المشروع فيها، بعد أن تم توفير التمويل المطلوب كتسهيل وتمويل قروض مالية للإسكان ، وتوجيه موارد الدولة كدعم نحو الشرائح الضعيفة بجانب اتباع نظام وتشجيع الملكية للأراضي وتوفير البنية التحتية وتشجيع الصناعات البنائية. إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها هذه المناطق هي إسكان الفقراء الذين يشكلون ٧٤٪ من السكان وفقاً للأمم المتحدة للمستوطنات السكنية (الهبيئات)، لا سيما أن الفوائد المصرفية العالية لتمويل قطاع الإسكان تعني عدم الالتفات لشريحة





الفقراء التي تشكل نسبة كبيرة مما يتطلب الدعم والتركيز من قبل الدولة لتحسين الوضع ، خاصة أن تشييد (٤٠٠٠-٥٠٠٠) وحدة في العام لا تفي بالحد الأدنى من الاحتياج ، والذي يصل إلى ٤٠٠٠٠ الف وحدة سكنية في العام وفقاً لمتطلبات معدلات النمو السكاني بالعاصمة ، مما يتطلب الاستمرار في منح الأراضي السكنية وتوفير خدمات البنية التحتية والفوقية (الكردي ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٤).

رابعاً : تجربة كينيا

تقوم التجربة الكينية في معالجة مشكلة السكن العشوائي على النهوض بالحي السكني عن طريق الإزالة المرحلية وإعادة التوطين في أوضاع سكنية أفضل من الموقع نفسه، وتم الاعتماد في هذه التجربة على مبدأ السكن المؤقت الذي تنتقل إليه أسر المساكن المزلة ويكون في موقع آخر تقطن فيه لحين الانتهاء من إكمال مساكنها الجديدة وتستمر العملية لعدة مراحل لحين إكمال إعادة التوطين للحي بأكمله، حيث أنّ إخراج الفقراء من مساكنهم بفعل الإزالة ، وعدم توفير مساكن أخرى بديلة عن السكن السابق سوف يؤدي إلى مشكلة أكبر حجماً ، وتقوم الخطة على أساس توفير الخدمات ، والبنية التحتية بية في محاولة التخفيف من الاكتظاظ السكاني ، كما تم إتباع برامج للنهوض بالمجتمع الساكن نفسه عن طريق معاهد للتدريب المهني وتعليم الحرف لرفع مستوى الساكنين في حي (ماتاري) القديم في العاصمة نيروبي والذي يعتبر من أكبر الأحياء الفقيرة في شرق أفريقيا ، ويضم ٣٠٠ الف نسمة من الساكنين الذين يعيشون أوضاعاً معيشية وصحية واجتماعية سيئة (الأنصاري، ١٩٨٤، ص ١٣).

أهم الأولويات الاستراتيجية التي تتخذها الأمم المتحدة في مواجهة التحديات:

(١) بعد مضي خمس سنوات على تبني جدول أعمال برنامج الموئل الثاني فضلاً عن العديد من المبادرات التي اتخذت لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد العالمي والمحلي ما يزال هدف توفير الخدمات





الملائمة والميسورة الكلفة لسكان الحضر كتوفير المياه والمرافق الصحية وإدارة النفايات والنقل حقيقة بعيدة المنال في جميع البلدان النامية، ونتج عن ذلك تدني نوعية الحياة والتلوث البيئي وتنامي الأحياء الفقيرة وغير ذلك في حين تفتقر المستوطنات لذوي الدخل المنخفض والعالية الكثافة إلى الحد الأدنى من الهياكل والخدمات لان حيازة الأرض فيها غير مؤكدة أو غير قانونية، ويتزايد الآن الاعتراف بأنه لا بد من مواجهة التحديات المتمثلة في بلوغ أهداف جدول أعمال الموئل وأجندة القرن ٢١ انطلاقاً من هذه المستوطنات الفقيرة الغير نظامية وفيما يلي خلاصة لبعض الأولويات الاستراتيجية في هذا المجال .
(العيساوي، ١٩٩٦، ص٥٨) .

٢) العمل على تقليص التفاوت الحاصل بين الخدمات المقدمة إلى المناطق الحضرية وبين الخدمات المقدمة إلى المستوطنات الفقيرة أو غير النظامية والمحيطة بالمناطق الحضرية وكذلك تقليص التفاوت النوعي بين مرافق الصرف الصحي والتخلص من النفايات من جهة وإمدادات المياه من جهة أخرى إضافة إلى الإهمال المستمر لخدمات النقل غير الملائمة في المدن، ويتصدى لهذه الاستراتيجيات جملة واسعة من مجموعة من التحديات التي تتطلب الإدماج العاجل لجميع الخدمات ية في التخطيط الحضري الشامل لكافة المناطق وكذلك توجيه السياسات والاستثمارات في المستقبل نحو إصلاحات تتسم بالواقعية فيما يخص التكلفة وإعادة تأهيل الهياكل ية والخدمات القائمة قبل إضافة خدمات جديدة لا يمكن الاحتفاظ بها.
(السعدي، ٢٠٠٣، ص٦٧).

٣) العمل على إعطاء أولوية عليا بالاستثمارات القادمة للفقراء الحضريين الذين يعيشون عموماً في مستوطنات عشوائية أو غير نظامية وبناء القدرة المؤسسية وما يتيح إيصال الخدمات ية الحضرية وإدارتها التي تشمل المرافق الصحية ونظم التخلص من الفضلات والنقل العام، وتبرز القضايا ية التي يجب التركيز





عليها في هذا السياق قضية حقوق السكن بما في ذلك الحيازة الآمنة والتسعير الواقعي للخدمات ومصادقية الخدمة الحضرية، ومستواها واختيار التكنولوجيا الملائمة، فضلاً عن تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية والصحية للاستثمارات الجديدة من أي من الهياكل ية لمعرفة أثرها على فقراء الحضر. (البغدادي، ١٩٩٩، ص٦٧)

٤) العمل على إشراك القطاع الخاص في توفير الخدمات ية لفقراء الحضر من خلال إشراكه في السياسات والمشاريع الإرشادية، فالقطاع الخاص شريك محتمل في جلب الاستثمارات التي من شأنها أن توفر الخدمات ية الحضرية نظراً لتوسع دوره في السنوات الأخيرة في قطاعات المياه والنقل والصرف الصحي فضلاً عن تعاظم دور المنظمات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المحلي كوسيط هام في هذه المشاريع.

٥) دور منظمات المجتمعات المحلية في العديد من البلدان النامية وقدرتها على الإدارة الحضرية، إذا ما توفر لها الدعم الكاف حيث انه باستطاعتها أن تسهم إسهاماً قيماً في إدارة إمدادات شبكة المياه المحلية والمرافق الصحية والنقل والتخلص من النفايات الصلبة، وتوفر هذه الأنشطة فرصاً هامة لتوليد الدخل الإضافي والعمالة بالنسبة للفقراء الحضريين في حين تستطيع السلطات المحلية أن تقوم بدور هام من خلال توفير التدريب والتكنولوجيا وفتح الأسواق، لتعزيز هذه المبادرات المحلية (إسماعيل، ٢٠١٠، ص١٧)

وترى الباحثة ان هذه الاولويات التي اعتمدها الامم المتحدة يمكن ان تكون مساراً لنمو المدينة وتقليل التفاوت في الخدمات المقدمة بين المناطق الحضرية وبين المناطق الفقيرة وهذه بدوره يتطلب العمل الجاد لتطبيق هذه الاولويات على ارض الواقع.

(Amiss. 1995 .p17)





المبحث الرابع

الإطار العملي

(دراسة واقع حال مدينة الكوفة وتحليل المؤشرات المستخلصة من الاطار النظري)

أولاً : استعمالات الأرض الحضرية في مدينة الكوفة

ان دراسة استعمالات الأرض وتحليلها من قبل الجغرافيين والمخططين بصورة مفصلة تحتاج الى تصنيف استعمالات الأرض لأنها وسيلة لترتيب مجاميع استعمالات الأرض الى أصناف ونسب معينه حسب خاصية محدودة وهذا يعتمد على درجة التحضر في المدينة ومستوى تقدمها التكنولوجي والمستوى المعاشي لسكانها او سكن اقليمها.

وينظر الجغرافيون الى المدن من زوايا متعددة منها دراسة الكيفية التي يظهر بها هذا المركب الحضري داخل المدينة الذي يتألف من عناصر مختلفة كالسكن والتجارة والصناعة والنقل والمناطق الخضراء والخدمات، ويعتمد في البداية الى اظهار تلك الاستعمالات وتوزيعها المكاني والمساحات التي يشغلها ومن ثم تحديد العوامل المختلفة التي جعلت تلك الاستعمالات تظهر بصورتها الحالية. (Alberta، 2007.p70)،

تتصف المدن واستعمالات الأرض بحركتها فهي ليست ثابتة، ويستمر هذا التحرك من كونها نتاج بشري ضمن قعه من الأرض فان المدن تتطور باستمرار ضمن الظروف والمقومات الخاصة بكل مدينة اذن يخضع الحيز الحضري حالياً الى استعمالات عديدة (تجارية، صناعية، سكنية، غيرها) والجدول التالي يوضح نسب استعمالات الأرض في مدينة الكوفة. (الكلابي، ٢٠١٥، م، ص ٩٥) .



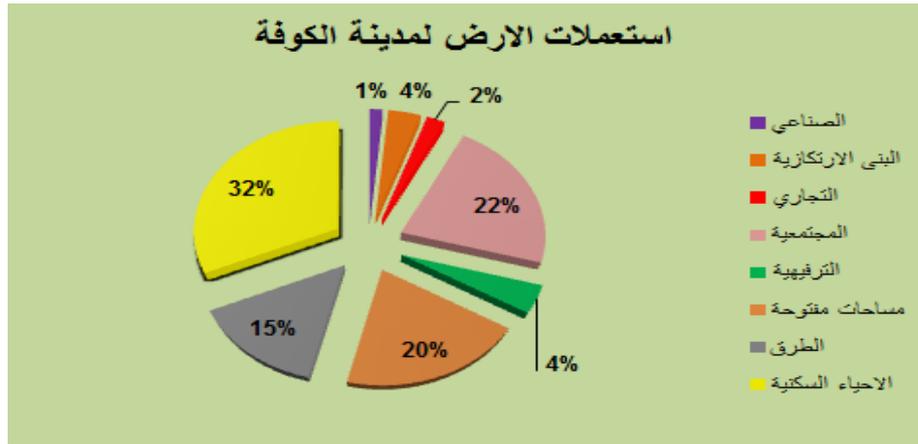


جدول رقم (١) يوضح نسب الاستعمالات ومساحاتها في مدينة الكوفة في ٢٠١٣ .

النسبة المئوية %	المساحة (متر مربع)	الاستعمال
31,64%	5461500	الاحياء السكنية
1,46%	253600	الصناعي
3,81%	601400	البنى الارتكازية
2,13%	367800	التجاري
22,04%	3804700	المجتمعية
4,26%	736000	الترفيهية
20,31%	356100	مساحات المفتوحة(الفارغة)
14,66%	2531500	الشوارع
100%	17260300	المجموع

غانم صاحب عبد الكلابي، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الكوفة، رسالة ماجستير ، كلية الآداب -جامعة الكوفة، ٢٠١٤ م،

شكل رقم (١) يبين نسب استعمالات الارض لمدينة الكوفة ل. ٢٠١٣



المصدر : الباحثة





ثانياً : التنبؤ بالسكان لسنة الهدف ٢٠٣٠

ان التنبؤ بعدد السكان من الامور المهمة لغرض معرفة المساحة المطلوبة للتوسع حيث بلغ عدد سكان مدينة الكوفة ل. ٢٠١٣ حوالي ١٥٧٨٤٥ نسمة واعتماداً على معدل النمو سيتم التنبؤ بعدد السكان لسنة الهدف اعتماداً على معادلة النمو التالية:

(UN – HABITAT. 2002.p98)

$$P2 = P1 * (1+r)^n$$

(P1) عدد السكان في التعداد السابق.

(P2) عدد السكان في التعداد اللاحق.

(R) معدل النمو المركب للسكان.

(N) الفرق في عدد السنين بين . وسنة الهدف وسيكون لكل ٥ سنوات

وباستعمال المعادلة اعلاه تم التوصل الى عدد السكان المتوقع في سنة الهدف ٢٠٣٠ وكما موضح في الجدول ادناه

جدول رقم (٢) يوضح التنبؤات لمدينة الكوفة ل. ٢٠١٣

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة	معدل النمو
٢٠١٣	١٥٧٨٤٥		٣,٢ %
٢٠١٨	١٨٣١٠١	٢٥٢٥٦	٣,١٥ %
٢٠٢٣	٢١١٩٤٠	٢٨٨٣٩	٣,١ %
٢٠٣٠	٢٥١٥١٥	٣٩٥٧٥	٣,٠٥ %

المصدر : الباحثة بالاعتماد على دائرة احصاء النجف الاشرف و معادلة النمو





ثالثاً : الحاجة للمساحة الحضرية للسنوات (٢٠٢٠-٢٠٣٥)

ان التخطيط السليم يتحدد بالدرجة . على تخطيط النمو المستقبلي للسكان وعلاقته بالوضع العمراني الحالي والمستقبلي ومجمل استعمالات الأرض المستقبلية، ومعرفة عدد السكان الحالي والمستقبلي يعطينا صورة واضحة عن التغيرات الهيكلية التي ستحدث في المدينة وذلك لما تعطيه من توفير فضاءات لمختلف استعمالات الأرض على وفق المعايير التخطيطية. (الكلابي، ٢٠١٥، ص ١٣١) .

فقد بلغت مساحة الكوفة في . ٢٠١٣ نحو (١٧٢٦٠٣٠٠ كم) بمعنى ان نصيب الفرد الواحد من هذه المساحة قد بلغ نحو (١٠٩,٣) متر مربع وباعتماد هذا المعدل فإنه يكون جيد مقارنة بالمعيار ١٠٠ متر مربع لكل شخص. والجدول ادناه يوضح مساحة مدينة الكوفة في . ٢٠١٣ .

(Arimah ،B.C. & adeagbo ،D ، 2000 .p59)

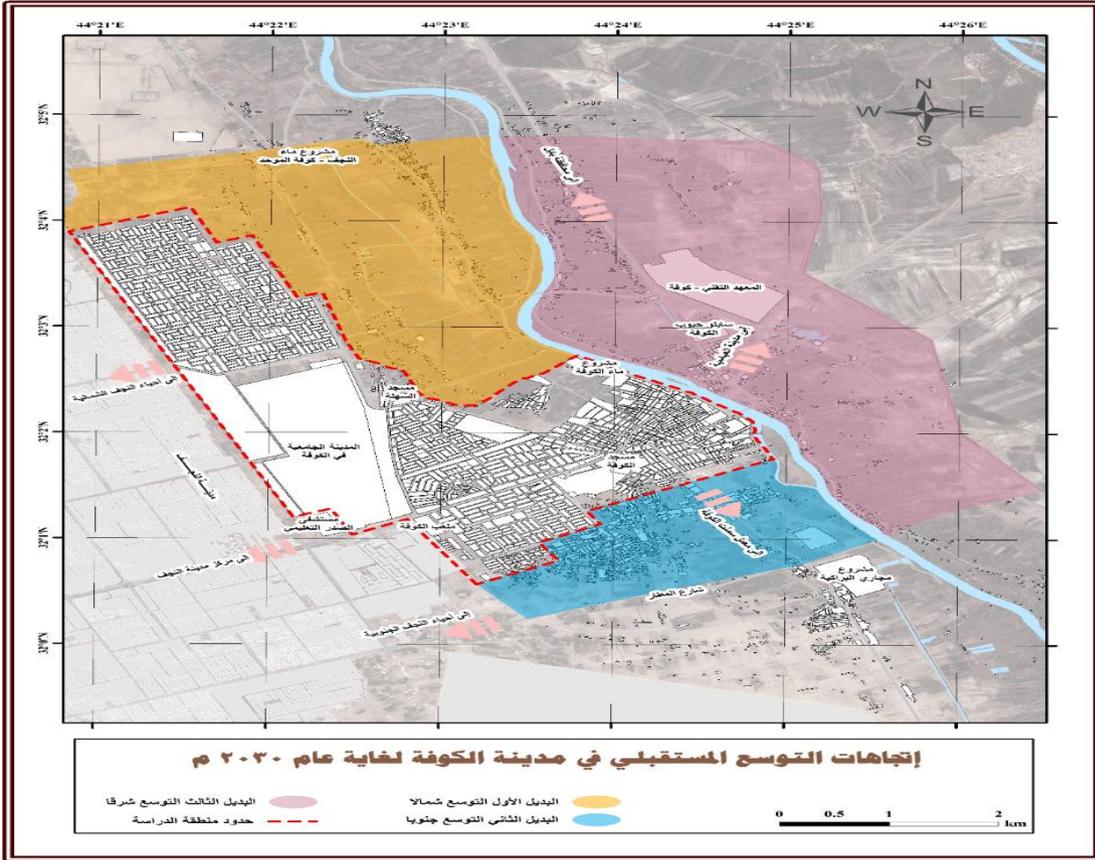
رابعاً : اتجاهات ومحاور التوسع لمدينة الكوفة

البديل الأول التوسع باتجاه الشمال: ويحدث في الأراضي الواقعة ما بين نهر الفرات وشارع السهلة، ابتداءً من منطقة السراي باتجاه منطقة علوة الفحل ومنطقة البوحداري بلغت مساحة هذه المنطقة (٥، ١٠٩١ هكتار) وهي ضمن حدود المخطط المحدث للمدينة. (Sietchiping، remy، 2004.p68)





خريطة رقم (٢) توضح اتجاهات التوسع المستقبلي لمدينة الكوفة



المصدر :غانم صاحب عبد الكلابي، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الكوفة، رسالة ماجستير ، كلية الآداب -جامعة الكوفة، ٢٠١٤ م





خامسا : التنبؤ بالسكان لسنة الهدف ٢٠٤٠

ان التنبؤ بعدد السكان من الامور المهمة لغرض معرفة المساحة المطلوبة للتوسع حيث بلغ عدد سكان مدينة الكوفة ل. ٢٠١٥ حوالي ٣٧٩٢٨ نسمة واعتماداً على معدل النمو سيتم التنبؤ بعدد السكان لسنة الهدف اعتماداً على معادلة النمو التالية: (Fekade W. 2000.p12)

$$P2 = P1 * (1+r)^n$$

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١- وجود ظاهرة الفقر في مدينة الكوفة وبشكل واضح من خلال افتقار المدينة الى الكثير من الخدمات الارتكازية والمجتمعية وانخفاض فرص العمل المتاحة أمام السكان خصوصاً الفئة العمرية التي تصنف ضمن الفئة القادرة على العمل.
- ٢- تدني مستوى الخدمات بشكل كبير وملحوظ المتمثل بعدم توافر الماء الصالح للشرب وشبكات تصريف المياه العادمة والكهرباء وتلوث البيئة بالأوساخ والنفايات والمياه الآسنة .
- ٣- كان لعامل كبر حجم الأسرة في منطقة الدراسة (متوسط حجم الأسرة) الذي بلغ (٩, ١٠) اثر في زيادة الأعباء على نفقات الأسرة مما ولد عاملاً مضافاً لضغط السكان على الدخل وانخفاض المستوى الاقتصادي والمعاشي للأسرة .





- ٤- انتشار ظاهرة السكن العشوائي (غير المخطط) في منطقة الدراسة والتي تعد واحدة من آثار الفقر، نتيجة للكثافة السكانية العالية وعدم توفر السكن للأسر وخصوصاً الفقيرة منها وتشكل هذه المناطق أماكن للانتشار الأمراض وتعاني من تردي الخدمات فضلاً عن كونها تمثل عائقاً للتخطيط وتساهم بالضغط على الخدمات الارتكازية والمجتمعية التي تعاني أصلاً من تدني مستوياتها في منطقة الدراسة.
- ٥- وجود التغاضي والتأجيل والبطء من قبل الجهات الحكومية المختصة لحل ظاهرة الفقر يزيد من تفاقمها والانتساع لهذه الظاهرة، ومن ثم زيادة في صعوبة وضع الحلول وإيجاد المعالجات لهذه الظاهرة .
- ٦- غياب لدور القطاع الخاص (الشركات الرصينة) في تنفيذ المشاريع خصوصاً تلك المتعلقة بمشاريع الإسكان والخدمات والذي يمكن من خلالها توفير فرص عمل للكثير من السكان القادرين على العمل، واقتصارها على القطاع العام بالرغم من الإمكانيات المادية المتواضعة (الموازنة الاستثمارية) المرصودة للمدينة .
- ٧- قصور البنية التحتية للتعليم والصحة وجمود أنظمتها وظهور مشاكل كبيرة تحول دون النهوض بالواقع التنموي لمنطقة الدراسة وهو ما يساهم في بقاءها تعيش ظاهرة الفقر الحضري خصوصاً في مجال التعليم الذي يعد الجهاز المناعي الأول المسؤول عن التصدي للفقر .
- ٨- لا توجد خطط لتطوير الخدمات بالتوازي مع الخصائص السكانية للمدينة وهو ما يعكس واحداً من مظاهر الفقر في المناطق الحضرية الفقيرة وانتقال الواقع الخدمي من متردي الى أهدى وذلك نتيجة لتفاقم المشكلات في المدينة ويقابله إهمال حكومي .





ثانياً : التوصيات

١. صياغة إستراتيجية خاصة بتنمية المدينة والتي تتضمن معالجة كل من مسائل التنمية الاقتصادية، والبيئية والعمرانية، كما ينبغي أن تتضمن هذه الإستراتيجية معالجة للنقص المزمن في المساكن، عدا عن معالجة الممارسات البيئية الضعيفة من خلال المجتمع المدني وإعادة تأهيل وتطوير الأماكن العامة لكي يتسنى لكل من الشباب والنساء والأطفال الوصول إليها إضافة لذلك، فلا بد من تحفيز العمالة المستدامة ضمن القطاع الخاص من أجل معالجة مسألة تفشي البطالة بين الشباب كما إن الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتحسين الوضع الأمني سوف تكون عنصراً رئيساً لضمان نجاح عمليات التنمية الطويلة الأجل.
- ٢- بسبب تعقد النسيج الحضري والاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الدراسة يتعين على الجهات التخطيطية أن تنتبه الى ان مشكلة الفقر في منطقة الدراسة تتطلب رؤية متعددة التخصصات ونوعية وكمية وواسعة حتى يمكن أن تكون السياسات المقترحة أكثر فعالية وتساهم في معالجة الأسباب والنتائج المترتبة عن تركيز الفقر في منطقة الدراسة.
- ٣- يوصى بضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بالعمل على رفع نسبة السكان المخدومين بخدمة شبكات المجاري وزيادة عدد محطات المعالجة المركزية لمياه المجاري وتحسين كفاءتها.
- ٤- ان مسألة معالجة الفقر هي عملية غاية في التعقيد ولا يمكن حلها بمدة زمنية معينة لذا يجب رسم خطط قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة الاجل وتكون الواحدة مكملة للآخرى.
- ٥- نظراً لقلة الآليات التخصصية والمعدات لأعمال النظافة ومواقع الطمر الصحي وفق الاحتياج القياسي للقيام بتنفيذ الفعاليات المطلوبة بصورة مقبولة ، يتطلب دعم المؤسسات البلدية بهذه الآليات ورفع كفاءتها في هذا المجال .





٦- إجراء عملية تأهيل والتحسينات في البنى التحتية المتداعية وفي كل المجالات الماء الكهرباء الاتصالات وشبكات الصرف الصحي لما تمثله من ضرورة ملحة وان ذلك من شأنه تشغيل الأيدي العاملة في المدينة.
٧- العمل على استغلال الأراضي الفارغة المنتشرة في المدينة في مشاريع الإسكان ذوي الدخل المحدود.
٨- توزيع الموارد على النشاطات التي تدعم خلق فرص العمل مثل الإسكان, الأشغال ذات العمل المكثف, والمجمعات الصناعية.

الهوامش :

- ١- (الهييتي، ٢٠٠٨، ١١).
- ٢- (الزالمي، ٢٠٠١، ص١٥).
- ٣- (النعيم، ٢٠٠٤، ص٤١٦).
- ٤- (ابو الهجاء، ٢٠٠١، ص٢٨).
- ٥- (نذرة، ١٩٩٣، ص١٥).
- ٦- (الكردي، ٢٠٠٠، ص٢٦٤).
- ٧- (الأنصاري، ١٩٨٤، ص١٣).
- ٨- (الكلابي، ٢٠١٥، م، ص٩٥).
- ٩- (إسماعيل، ٢٠١٠، ص١٧).
- ١٠- (البغدادي، ١٩٩٩، ص٦٧).
- ١١- (السعدي، ٢٠٠٣، ص٦٧).
- ١٢- (العيساوي، ١٩٩٦، ص٥٨).
- ١٣- (ليليا، ٢٠٠٩، ص٨٩).
- ١٤- (وليد، ٢٠٠٩، ص١١٢).
- ١٥- (الملا، ٢٠٠٥، ص٧٩).
- ١٦- (نظمي، ٢٠٠٧، ص٩٣).
- ١٧- (جاد، ١٩٩٣، ص٧٢).
- ١٨- (العامري، ٢٠٠٤، ص٨٤).





- ١٩- (البصري ، ، ٢٠١١ ، ص٦٦)
٢٠- (أبو رمان ، ٢٠٠٠ ، ص٨٩)
٢١- (حسين ، ٢٠٠٥ ، ص١٢١)
٢٢- (سليمان ، ١٩٩٦ ، ص٩٧)
٢٣- (الجبوري، ٢٠٠٨ ، ص٧٥)
٢٤- (Fekade W. 2000.p12)
٢٥- (Sietchiping ،remy، 2004.p68)
٢٦- (Arimah ، D، B.C. & adeagbo، 2000 .p59)
٢٧- (UN – HABITAT. 2002.p98)
٢٨- (Alberta ، 2007.p70)
٢٩- (Amiss. 1995 .p17)

قائمة المصادر

اولاً: المصادر العربية

- ١) الكردي، محمود : النمو الحضري، دار المعارف بمصر، القاهرة، ٢٠٠٠ .
٢) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، النمو العمراني للمدن وتأثيره في البيئة المحيطة، دراسة رقم ٩٦١، ١٩٩٠ .
٣) الكلابي ، غانم صاحب عبد ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الكوفة، رسالة ماجستير ، كلية الآداب -جامعة الكوفة، ٢٠١٤ م .
٤) الزاملي ، عايد جاسم ، تحليل جغرافي لتباين اشكال سطح الارض في محافظة النجف ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠١ .
٥) الهيتي، صبري فارس، حسن، صالح فليح، جغرافية المدن، الطبعة ٢، المكتبة الوطنية، ببغداد، ٢٠٠٨ .





- ٦) أبو الهيجاء، احمد حسين، نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي، الأردن حالة دراسية، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠١ م .
- ٧) النعيم، عبد الله العلي، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، ندوة الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية القاهرة، ٢٠٠٤ .
- ٨) لويجا ، نذرة ، مدن العالم الثالث في بؤر المشكلات العالمية الطابع ، بحث نشر في الجريدة الجغرافية ، كلية الجغرافيا ، جامعة موسكو ، العدد ٤ ، ١٩٩٣ .
- ٩) الانصاري ، باسم رءوف ، (معايير التخطيط العمراني للمناطق السكنية) ، الندوة التعريفية لدراسة الأنماط والمعايير السكنية ، وزارة الإسكان ، بغداد ، ١٩٨٤ .
- ١٠) إسماعيل، نبيل طه، المناطق العشوائية وطرق معالجتها في ضوء المعايير التخطيطية للمناطق السكنية، رسالة ماجستير(غير منشورة) معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٠م
- ١١) البغدادي، عبد الصاحب رشيد ناجي، الملائمة المكانية لاستعمالات الأرض السكني في مدينة النجف، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد ١٩٩٩
- ١٢) السعدي، سعيد جاسم، إدارة الأرض الحضرية لمدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ .
- ١٣) العيساوي، كاظم جواد، تأثير المعايير السكنية في تحديد مستوى الإسكان منخفض الكلفة في العراق، اطروحة ماجستير، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، ١٩٩٦ .
- ١٤) ليليا، حفيظي المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضرية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية لعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتوري (الجزائر) ٢٠٠٩ .





- ١٥) وليد سعد أحمد الزامل، دراسة مقارنة لأنماط الإحياء العشوائية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود ٢٠٠٩.
- ١٦) الملا حويش، لؤي طه، السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال، دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية، المؤتمر الرابع، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ١٧) نظمي، نعمات محمد، عبد الله، سحر سليمان، كامل، مها سامي، تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة، تقرير مقدم لمؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، ٢٠٠٧.
- ١٨) جاد، محمود، التضخم الحضري في البلاد النامية، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٩) العامري، علي عبد الرزاق درهم، اثر القوانين والتشريعات التخطيطية والعمرانية في النسيج الحضري للمدينة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
- ٢٠) البصري، نصير عبد الرزاق حسج، دور السكن العمودي في تلبية الحاجة السكنية في مدينة الفلوجة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١١.
- ٢١) أبو رمان، ممدوح عبد الله. العاني، محمد جاسم محمد شعبان، نظريات وأساليب في التخطيط الإقليمي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٠.
- ٢٢) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب ٢٠٠٥.





٢٣) سليمان، احمد منير، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، إيواء فقراء الحضر في مصر، دار الراتب الجامعية، بيروت، ١٩٩٦.

٢٤) الجبوري، حنان محمود شكر، ظاهرة السكن العشوائي في بعض المدن العربية (دراسة تحليلية لأسباب الظهور) رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

ثانيا : المصادر الأجنبية :

1. - Fekade W. (2000). DEFICITS OF FORMAL URBAN LAND MANAGEMENT AND INFORMAL RESPONSES UNDER RAPID URBAN 3-12- GROWTH، an international perspective. Habitat international،
2. - Sietchiping، remy، 2004، ageographic information systems and cellular automata model of informal settlement growth published doctor of philosophy thesis ،school of anthropology، geography and environmental Studies، the universty of Melbourne. Settlements
3. - Arimah، B.C. & adeagbo، D، (2000) COMPLIANCE WITH URBAN DEVELOPMENT AND PLANNING REGULATIONS IN IBADAN، 4- Nigeria. Habitat international، 24(3)،
4. UN – HABITAT، (2002) YRBAN LAND FOR ALL، global report on human settlements، Belgium publication،





5. Alberta Urban Municipalities Association , "Sustainable Land Use planning"
November 30 ,2007.

6. Amiss. 1995 MAKING SENCE OF URBAN POVERTY. Environment and
urbanization, 7,

